الأنباء
الاربعاء 3 اكتوبر 2012

أكد أن على سليمان اقتراح قانون على غرار اقتراحه للإستراتيجية الدفاعية

بيضون لـ «الأنباء»: ولادة تيار شيعي مستقل غير واردة و«14 آذار» ارتكبت أخطاء لا تغتفر

رأى النائب والوزير السابق محمد عبدالحميد بيضون أن الحملة التي أطلقتها إحدى الصحف المحلية تحت عنوان «ويكيليكس ـ شيعة فيلتمان»، لم تأت نتيجة قرار من الحزب بإثارة هذه البرقيات للنيل من الشخصيات الشيعية المستقلة عن قراره والمناهضة لسياسته وتوجهاته، بقدر ما أتت في سياق حملاته المنهجة والمنظمة للتغطية على الفشل الذريع الذي مني به خلال تجربته بالحكم، معتبرا أنه في الوقت الذي تتولى فيه قيادة «حزب الله» التركيز على كيفية تخوين قوى «14 آذار»، تتولى الطفيليات المزروعة حولها أي (قيادة الحزب) الاضاءة على ملفات هامشية سخيفة لا تغير في واقع الانقسام الشيعي بين وطني داعم لمشروع قيام الدولة، وبين معيق لقيامها لصالح النظامين السوري والايراني أو ما يسمى وهما بأنظمة الممانعة.

ولفت بيضون في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ما لم يتنبه اليه أصحاب الحملات ضد الشخصيات الشيعية المستقلة هو أن البرقيات لن تحمل على متنها سوى لغة وطنية صافية، عبرت فيها الشخصيات المذكورة عن كيفية بناء الدولة بعيدا عن الالتحاق بركب الانظمة الاقليمية، في وقت ان الفضيحة الحقيقية التي يجب نشرها تكمن في استعمال حلفاء «حزب الله» أوجها سياسية متقلبة، بحيث تكلموا معه لغة متناقضة جذريا مع تلك التي خاطبوا بها الأميركيين، مشيرا ردا على سؤال حول احتمال ولادة تيار شيعي مستقل، الى أن الشخصيات الشيعية المستقلة موضوع الحملة مذهبهم شيعي إنما هويتهم لبنانية ويفتخرون بها، لذلك يؤكد بيضون أن ولادة تيار شيعي مستقل غير واردة كون مطلب المستقلين هو انخراط شيعة لبنان في مشروع وطني وليس في مشروع تنازع وقتال مذهبي.

محمد عبدالحميد

وأشار بيضون الى أن الشيعة المستقلين انتظروا انفتاح قوى «14 آذار» عليهم من خلال إعادة تنظيم هيكليتها بشكل يستوعب الاندفاع الوطني الشيعي، إلا أن غرقها بملفاتها ومشاكلها حال دون تفعيل هذا الاندفاع وبروز الصوت الشيعي المستقل، مستدركا بالقول ان قوى «14 آذار» ارتكبت أخطاء لا تغتفر في تعاملها مع الملف الشيعي، بحيث سمحت منذ العام 2005 حتى اليوم بإعطاء «حزب الله» والرئيس بري وكالة حصرية أجازت لهما التحدث باسم شيعة لبنان والاستئثار بالقرار الشيعي العام، مشيرا الى أن آخر ما ارتكبته قوى «14 آذار» من أخطاء بحق الشيعة المستقلين هو انه في الوقت الذي تجهد فيه وسائل إعلام «حزب الله» وحركة «أمل» لضرب صدقية الشيعة المستقلين وتشويه صورتهم الوطنية، بادرت القوى المذكورة الى التأكيد على حصرية المرجعية الشيعية بالحزب والحركة من خلال زيارة الرئيس السنيورة غير المبررة والموفقة للرئيس بري، والتي لم ينتج عنها أي جديد على مستوى تحسين العلاقات بين «8 و14 آذار».

على صعيد آخر وعلى مستوى قانون الانتخاب العتيد، لفت بيضون الى أن كل مشاريع القوانين المطروحة على بساط البحث هي قوانين طائفية لا تمت الى الوحدة الوطنية بصلة، بحيث أجمعت بأشكال مختلفة على انتخاب كل طائفة لنوابها، مستدركا بالقول انه حتى مشروع الخمسين دائرة المقدم من قبل النواب بطرس حرب وجورج عدوان وسامي الجميل، تشوبه العديد من العيوب بحيث يعطى نواب الجنوب والبقاع لـ «حزب الله» وحركة «أمل»، ويبقي النائب المسيحي في الزهراني ضمن تأثيراتهما السياسية نتيجة إبقائه دائرة واحدة بدلا من تقسيمه الى دائرتين، الاولى مسيحية والثانية إسلامية. هذا من جهة، مشيرا من جهة ثانية الى أن مشروع القانون المقدم من الحكومة تمت صياغته على قاعدة تزوير الانتخابات قبل حصولها، وذلك لاعتباره أن صائغي القانون ضموا الصوت الشيعي في بيروت الثانية وبعبدا والمتن الى الدوائر المسيحية بهدف إعطاء أولوية الريح للعماد عون، مقابل سحبهم للصوت السني في الشمال من الدوائر المسيحية، وهو ما تجسد عبر جمع بشري مع البترون والكورة وزغرتا ظنا منهم أن العماد عون قد يكسب في معركة مسيحية ـ مسيحية، وعبر جمع الباشورة مع الرميل والأشرفية، وبعبدا مع المتن، وكسروان مع جبيل كي يكون للصوت الشيعي كلمة الفصل في كسب العماد عون للمعركة.

وختم بيضون مشيرا الى أن لبنان بحاجة الى صياغة قانون انتخاب على قواعد وطنية، لافتا الى أنه وتبعا للحالة الراهنة هناك حلان لا ثالث لهما، إما أن يتدخل رئيس الجمهورية انطلاقا من حياديته ويقترح عبر فريق عمل حيادي مشروع قانون وطني بامتياز، على غرار اقتراحه للإستراتيجية الدفاعية، وإما أن يتم إنشاء لجنة حيادية من رحم المجتمع الوطني، تقترح قانونا يُخرج الموضوع الانتخابي من عنق الزجاجة.

● بيروت ـ زينة طبارة

حزب الله يتهم سلاح المعارضة بـ «التطهير السياسي» في الشمال وقانصو يضع مصير لبنان في كف قانون الانتخاب

اقتحم موضوع سلاح حزب الله جلسة اللجان النيابية المخصصة أصلا لمناقشة مشروع الحكومة لقانون الانتخاب والمقترحات النيابية بهذا الخصوص، وتحولت مناقشات النواب عن النظام الانتخابي وعدد الدوائر الى جواز استمرار سلاح حزب الله خارج قيد الدولة او عدمه، بما يمكن ان يؤثر على سلامة الانتخابات.

وهكذا استمر قانون الانتخابات هائما في غابة المصالح السياسية والغايات الطائفية الناشرة ظلالها فوق لبنان.

جلسة اللجان ترأسها نائب رئيس المجلس فريد مكاري وحضرها وزيرا الداخلية والعدل مروان شربل وشكيب قرطباوي الى اكثر من 50 نائبا، وانتهت الى التفاهم على المتابعة غدا الخميس.

وافتتح مكاري الجلسة مزودة برغبة رئيس المجلس نبيه بري الى النواب بتجاوز شكل القانون الانتخابي وعدد دوائره وعدم هدر الوقت في التفصيلات والمناكفات التي لا طائل منها، وبالتالي ترك الأمور المستعصية للاتصالات السياسية الجارية.

وبدا واضحا من مداخلات النواب انه ليس بينهم من يأمل خيرا بنتائج المساجلات الحاصلة، الا ان الديكور البرلماني والاستقرار السياسي يلزم النواب بخوض مغامرات كلامية عقيمة الفائدة.

وعرض نواب اللجان مشروع القانون المقدم من الحكومة، اضافة الى ثلاثة مقترحات، الأول من النائب نبيل دوفريج باعطاء الأقليات مقعدين نيابيين اضافيين، واقتراح النائبين الان عون ونعمة الله ابي نصر باعتماد الطرح الارثوذكسي (انتخاب كل نائب من طائفته فقط)، واقتراح 14 آذار الذي قدمته القوات اللبنانية القاضي باعتماد الدوائر الصغرى.

اللجان النيابية خلال مناقشتها قوانين الانتخابات في مجلس النيابي أمس (محمود الطويل)

ولاحظ النائب علي فياض عضو كتلة الوفاء للمقاومة عدم جدية العاملين من اجل قانون الانتخابات، ووصف الصيغ المطروحة بصيغ الاقصاء الانتخابي، ويقصد بالتحديد صيغة الخمسين دائرة التي تدعمها 14 آذار، والتي قال انها تتعاطى مع الناخب الشيعي والمرشح الشيعي كمكسر عصا، نافيا ما تردد عن موافقة حزب الله على مشروع القانون الارثوذكسي الذي يدعمه عون، وقال ان الحزب لم يتخذ موقفا.

ودافع جورج عدوان عن مشروع الخمسين دائرة القائم على نظام الأكثرية، نافيا ان يكون الرئيس الحريري طلب من جعجع عدم استفزاز وليد جنبلاط.

لكن نائب حزب البعث عاصم قانصو رد مطالبا باعتماد مشروع قانون الحكومة المعتمد على الدوائر الوسطى والنسبية، مشترطا وفق اتفاق الطائف الغاء الطائفية السياسية، والا فإننا سنكون أمام حرب طائفية مستمرة.

قانصو أبلغ اذاعة المنار الناطقة بلسان حزب الله، اننا امام فوضى متعمدة للعودة الى قانون الستين، لافتا الى ان مصير لبنان يتوقف على قانون الانتخاب.

ولاحظ ان المشاريع المقدمة يناقض بعضها بعضا، انها فوضى متعمدة كي نصل الى قانون 1960 كأمر واقع، وهذا أمر مرفوض.

وأمام تعذر الخوض بالحلول الأساسية لقانون الانتخابات تحول بعض نواب المعارضة الى إثارة مخاطر وجود سلاح حزب الله على الانتخابات في نظامها النسبي المطروح.

وتركز النقاش هنا بين النائب أحمد فتفت (المستقبل) والنائب نواف الموسوي (حزب الله) وقد انضم اليهما آخرون.

ولفت الموسوي الى ان النسبية ليست بدعة، وتساءل هل هم قلقون من وجود السلاح؟ مؤكدا ان السلاح الذي يصادر التمثيل هو في الشمال اللبناني وطرابلس بالتحديد، حيث يصادر السلاح رأي الناس، هناك يحصل تطهير سياسي بقوة السلاح.

وانضم سامي الجميل الى فتفت في الرد على الموسوي، بينما وقف «الأملي» هاني قبيس الى جانب نائب حزب الله وانتهى حوار الطرشان بانفضاض الجلسة.

وزير الداخلية مروان شربل رد على انتقاد بعض النواب كلامه حول ضرورة الانتهاء من إقرار القانون الانتخابي قبل نهاية السنة بالقول: ان هذا الانتقاد في غير محله، لأن المهلة التي تحدث عنها انما هي متصلة بمدى قابلية أي قانون للتطبيق، بغض النظر عن أي قانون سيعتمد أو يقر.. ونفى صحة ما تناوله بعض النواب لجهة تحديد مهلة لمجلس النواب، أكد أنه يحترم المجلس رئيسا وأعضاء، وهو سيد نفسه لكن في الوقت عينه لا يجوز ان يُقر النواب قانون للانتخابات قبل أسابيع من موعد اجراء الانتخابات.

● بيروت ـ عمر حبنجر

محافظ المركزي التونسي للغرب: أين المساعدات؟

الكويت ـ رويترز: قال محافظ البنك المركزي التونسي الشاذلي العياري أمس الأول ان الدول الغربية لم تنفذ بعد وعودها بمنح دول الربيع العربي مليارات الدولارات للمساهمة في إعادة البناء مما يعرض اقتصاداتها المتعثرة لمخاطر.

وأبلغ العياري «رويترز» على هامش مؤتمر لمحافظي البنوك المركزية العربية في الكويت إن الدول العربية ستثير الموضوع في كلمة خلال الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في طوكيو في وقت لاحق هذا الشهر.

وأضاف «سيكون خلال كلمة محافظ مصرف قطر المركزي الذي سيتحدث نيابة عن الدول العربية. أعلنت الأرقام في دوفيل. المشكلة بالطبع هي ما إذا كان رؤساء الدول الذين شاركوا في ذلك الاجتماع لقمة الثماني مستعدين فعلا للالتزام بتقديم بمبالغ معينة».

وتعهدت مجموعة الدول الثماني الاقتصادية الكبرى في سبتمبر من العام الماضي بتقديم تمويلات بقيمة 38 مليار دولار لتونس ومصر والمغرب والأردن بين 2011 و2013 بمقتضى «مبادرة دوفيل».

ووعد صندوق النقد الدولي بتقديم 35 مليار دولار أخرى للدول التي تأثرت باضطرابات الربيع العربي.

وتقول الدول العربية إنها لم تتلق بالفعل سوى النزر اليسير من هذه الأموال إذ يؤدي عدم الاستقرار السياسي في الدول التي تحتاج لمساعدات إلى إحجام بعض الحكومات والمؤسسات المانحة بينما يواجه مانحون آخرون صعوبات في ظل ضغوط تتعرض لها ميزانياتهم.

وأبلغت تونس مسؤولين غربيين بأنها تحتاج ما يصل إلى 25 مليار دولار خلال خمس سنوات للمساعدة على إعادة بناء اقتصادها في أعقاب الانتفاضة التي أطاحت بزين العابدين بن علي في يناير 2011. وقال العياري إن وفد تونس في دوفيل شعر بأن هناك قبولا لهذا المبلغ.

وأضاف «عاد التونسيون من الاجتماع وهم في سعادة غامرة معتقدين أن الأموال ستأتي في اليوم التالي».

وتابع قائلا إن هذا ربما كان تصورا ساذجا لكن على الغرب أن يلتزم بوعده بمساعدة تونس مهد الانتفاضات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والتي تمثل اختبارا للديموقراطيات الجديدة في المنطقة.

وقال العياري «نحتاج اليوم أموالا في تونس. نحتاج كثيرا من الأموال في تونس حتى يقف الاقتصاد على قدميه. لا نحصل على تلك الأموال».

أميركا تسحب ممثليها من بنغازي كإجراء «وقائي مؤقت»

اشنطن ـ أ.ش.أ: ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أن القرار الذي اتخذته إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بسحب ممثلي الحكومة الأميركية من مدينة بنغازي الليبية يأتي كإجراء وقائي مؤقت لحماية ديبلوماسييها مما وصفته بالهجمات الإرهابية على المجمعات الحكومية الأميركية في ليبيا.

وقالت الصحيفة ـ في تقرير بثته على موقعها الالكتروني ـ «إن الإدارة الأميركية اتخذت هذا القرار بعد الهجوم الذي تعرضت له القنصلية الأميركية في 11 سبتمبر الماضي، وأسفر عن مقتل السفير الأميركي لدى ليبيا كريستوفر ستيفنز». وأشارت إلى ما صرحت به المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند على هذا الصعيد، حيث ذكرت أن الوزارة قامت بسحب جميع الأفراد الأميركيين من بنغازي، وإغلاق مقر القنصلية الأميركية هناك ورفع الحراسة عنها.

وأوضحت أن الخارجية الأميركية لم تكتف بسحب ممثليها من المدينة التي انطلقت منها الثورة الليبية ضد العقيد الراحل معمر القذافي، بل قامت أيضا بإجلاء الموظفين غير الضروريين من مقر السفارة الأميركية في العاصمة طرابلس، لتواصل السفارة عملها على نطاق ضيق.

ولفتت الصحيفة إلى أن القرار الأميركي من شأنه عرقلة جهود مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) للتحقيق بشأن الهجوم الذي أدى لمقتل السفير الأميركي و3 آخرين، حيث لم يعد بإمكان محققي المكتب تجميع الأدلة حول الحادث أو إجراء مقابلات مع شهود عيان.

وأضافت أن قرار سحب ممثلي الحكومة الأميركية يأتي بعد قيام وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي إيه) بسحب معظم أو كل عملائها من المدينة فور وقوع الهجوم على مبنى القنصلية، وذلك وفقا لما صرح به مسؤولون أميركيون رفضوا الإفصاح عن هويتهم لعدم اضطلاعهم بالإعلان عن تحركات أجهزة الاستخبارات.

تأجيل جديد للنظر في دعوى أمير مغربي على نائب بهدف المصالحة

الرباط ـ أ.ف.ب: أجلت محكمة بمدينة الدار البيضاء المغربية الى 15 أكتوبر للمرة الثانية جلسة النظر في قضية رفعها الأمير هشام بن عم الملك المغربي محمد السادس، على نائب معارض على أمل تحقيق مصالحة بين الطرفين.

ولم يحضر الأمير هشام الجلسة الثانية من المحاكمة بسبب «انشغالاته» بحسب ما سبق ان أعلن عقب الجلسة الأولى.

ومنح القاضي الطرفين مهلة حتى 15 الشهر الجاري بعدما لاحظت هيئة المحكمة وجود محاولة لعقد اتفاق مصالحة من اجل تسوية المشكلة بين الطرفين. وطالب الأمير النائب المنتمي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (معارض) بتقديم اعتذار مقابل تخليه عن القضية. وأوردت وكالة الأنباء المغربية الرسمية ان «الخلاف بين الطرفين لن يتعدى طريقة صياغة بيان تقديم الاعتذار».

وكان النائب عبدالهادي خيرات من حزب الاتحاد الاشتراكي وهو أيضا مدير جريدتين يوميتين صادرتين عن الحزب، قال في تصريحات نقلتها وسائل الاعلام في بداية اغسطس الماضي ان الأمير هشام استفاد قبل سنوات عدة من قرض مصرفي من دون ضمانات.

وحضر الأمير هشام بنفسه، في سابقة في تاريخ العائلة الملكية في المغرب، جلسة المحاكمة الأولى في 17 سبتمبر.

سلال: الجزائر في منأى عن ثورات «الربيع العربي»

الجزائر ـ أ.ش.أ: قال عبدالمالك سلال الوزير الأول الجزائري الجديد (رئيس الوزراء): إن بلاده في منأى عن ثورات «الربيع العربي» التي تعرفها المنطقة منذ مطلع العام الماضي.

وقال سلال، في رده على أسئلة نواب المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) مساء أمس الأول «إن الجزائر بعيدة كل البعد عن الاضطرابات التي تعرفها عدة دول»، في إشارة إلى موجة الربيع العربي التي أسقطت عدة أنظمة في المنطقة..

موضحا «أن هناك عدة دول تطلب حاليا استشارة من الجزائر حول طريقة التعامل مع الوضع السائد في محيطنا».

وأضاف «هذا دليل على أننا في الطريق الصحيح وهناك دول أشادت بطريقة تعاملنا مع الأزمات التي مرت بها البلاد وأننا كنا في الطريق الصحيح لكن لابد من تعزيز المسار الديموقراطي»، مشيرا إلى أن طاقمه سيعمل على «بناء جبهة داخلية قوية لمنع تسلل أياد خبيثة للعب بمصير ووحدة الشعب الجزائري».

وصادق البرلمان الجزائري مساء أمس الأول بالأغلبية على برنامج الحكومة الجديدة وسط معارضة لنواب تكتل «الجزائر الخضراء» الذي يضم ثلاثة أحزاب إسلامية.

جنوب السودان: لا نؤوي أي قيادات معارضة شمالية في بلادنا

القاهرة ـ د.ب.أ: وصفت جمهورية جنوب السودان طرد الحكومة السودانية لقائد الميليشيا الجنوبي جيمس قاي واعتقال عدد من معاونيه أمس الأول بالخطوة الجادة.

ونفت جوبا في المقابل وجود أي قيادات معارضة سودانية في بلادها، وأبدت استعدادها لتقديم المساعدة في حل المشكلة بين الحركة الشعبية في الشمال مع الخرطوم.

وقال برنابا مريال بنجامين وزير الإعلام والبث الإذاعي في جنوب السودان والمتحدث الرسمي باسم الحكومة في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرتها إن مداهمة السلطات السودانية منزل قائد الميليشيا الجنوبي جيمس قاي ومحاولة اعتقاله تعتبر خطوة جادة من جانب الخرطوم في إطار تنفيذ الاتفاق الذي وقعه رئيسا البلدين عمر البشير وسلفا كير ميارديت الأسبوع الماضي في أديس أبابا.

وأضاف أن خطوة الحكومة السودانية تؤكد ما ظلت ترددة جوبا قبل توقيع الاتفاقيات معها بوجود دعم وتحريك ميليشيات ضد جنوب السودان حتى وقت قريب.

ونفى بنجامين أي وجود لقوات الجيش الشعبي التابع للحركة الشعبية في الشمال في بلاده، وقال: إن الاتفاقية وضعت آليات للمراقبة سواء في الحدود بين البلدين أو غيرها وإن الطرف الآخر سيعرف إن كان هناك وجود لقيادات أو قوات من المعارضة في جنوب السودان.

أخبار وأسرار لبنانية

● **اول تعليق سوري على ملف «سماحة»**: في اول تعليق سوري على موضوع توقيف الوزير السابق ميشال سماحة بتهمة نقل متفجرات من سورية الى لبنان، قال مسؤول سوري: «ان دمشق ليست بحاجة الى مثل هذه العمليات الامنية، وليست بحاجة الى تكليف شخصية مثل ميشال سماحة بأدوار امنية او بنقل متفجرات»، متسائلا عن الجدوى من عمليات كهذه، والفائدة التي يمكن ان تجنيها سورية بالمقارنة مع السلبيات وهي كبيرة».

ويتابع المسؤول لـ «السفير»: «ما الذي يمكن ان يحققه تفجير عبوات في الشمال، حتى لو كانت تستهدف مجموعات من المعارضة السورية، في حين ان المعركة التي نخوضها هي اكبر من ذلك بكثير وأشد تعقيدا»؟ ويعتبر المسؤول السوري ان ما نسب الى سماحة في التحقيقات ليس صحيحا، ولا نعلم الاسباب التي دفعته الى الادلاء بما قاله اذا كان فعلا قد ادلى بالاعترافات المنسوبة اليه. ملف سماحة «غامض وينطوي على اكثر من قطبة مخفية وعلامة استفهام».

ويشير المسؤول الى ان ما تعرض له سماحة يوحي بأن هناك من تصرف معه على اساس ان «وظيفته» قد انتهت ويجب شطبه من المعادلة، داعيا الى التوقف امام هذا الاستنتاج.

● **ارجاء المؤتمر العام لحزب الله**: ارجأ حزب لله مؤتمره التنظيمي العام الذي كان مقررا ان يعقد قبل نهاية العام الحالي «بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والمنطقة»، وبحسب مقربين من الحزب، فان الانظمة الداخلية المعمول بها تسمح بالتمديد لمجلس الشورى والمجالس الاخرى لمدة عام واحد، في الحالات الاستثنائية.

● **عون وزيارته الى «جبيل»**: لوحظ ان رئيس اتحاد بلديات جبيل فادي مارتينوس سافر ليوم واحد (السبت) تفاديا لاستقبال العماد ميشال عون وعاد في اليوم التالي (الاحد) الى قرطبا لاستقبال الوزيرة السابقة ليلى الصلح حمادة.

● **غموض في المواقف الفعلية للطرفين السني والشيعي**: لاحظت مصادر ان المواقف الفعلية للطرفين السني والشيعي لاتزال غامضة، وغير واضحة تماما، تقتصر على ايحاءات واشارات خجولة. يقول تيار المستقبل انه يدعم الدوائر الـ 50 التي اقترحها حزبا الكتائب والقوات اللبنانية، من دون تخليه عن تحفظه عن تقسيم بيروت سبع دوائر، ويقول حزب لله وحركة امل انهما يدعمان تكتل التغيير والاصلاح في اقتراح اللقاء الارثوذكسي، ويلتقيان معه على تأييد المشروع الحكومي، وكلاهما يعتمد النسبية، لكن ما يجمع الحليفين السني والشيعي ان كلا منهما يعول على الحليف المسيحي الخصم لتقويض ما يطرحه الحليف المسيحي، لا يُسقط مشروع القوات اللبنانية الا رفض عون، ولا يُسقط مشروع تكتل الاصلاح والتغيير الا رفض جعجع.

بذلك يتفادى الفريقان السني والشيعي اتخاذ مواقف سلبية في شأن هو مثار تجاذب حاد بين الفريقين المسيحيين، كي لا يبدوا انهما يبرران اصرارهما على الاحتفاظ بحصة مسيحية في الكتل السنية والشيعية، كانا قد اعتاداها في ظل النفوذ، السوري، وثابرا على التمسك بها في انتخابات 2005 و2009.

● **تحسين المواقع والشروط**: تقول مصادر وزارية ان ما يجري راهنا على صعيد التنافس في تقديم اقتراحات القوانين الانتخابية انما يندرج في اطار تحسين المواقع والشروط، في حين يصعب جدا التوافق على قانون انتخابي يحظى بموافقة الجميع ودعمهم مما يجعل العودة الى قانون الستين الاكثر ترجيحا، علما ان البعثات الاجنبية العاملة في لبنان هي في اجواء اعتماد قانون الستين ليس منذ بضعة اشهر فحسب، بل منذ اكثر من سنة لادراك الجميع عجز الفرقاء السياسيين عن التوافق على قانون انتخاب جديد، مما يعيد حكما احياء قانون الستين ومن دون اي تعديلات، لانه سيكون متعذرا ايضا فتح باب التعديلات التي لن تنتهي، فالقوانين المطروحة يعطل احدها الآخر بأقل تعديل.